اذا احرمت بالحج وروجها معها مات روجها وليس معها محرم لا يثبت حكم الاحصار فيها فلا تكون
لها ان تحلل بالهدى عند الشافعي رحمه الله بناء على اصله ان الاحصار لا يتحقق الا عند المنع بسبب
العدو ولم يوجد ههنا وعندنا يثبت حكم الاحصار فيها لان الاحصار لغة هو المنع عن المضي بسبب
المرض والخوف شرعا ما هو في معناه لما بينا ان الآية مع انها نص في بيان حكم الاحصار عند
المنع من المضي في الحج بسبب المرض انما نزلت عام الحديبية لمعنى فوات حكم ما علم عند
ابتلائهم بما اعترضهم من منع العدو اياهم عن المضي في الحج وانما يكون نزولها مفيدا هذا
المقصود اذا كان الحكم المبين في المنصوص عليه وهو المرض العاجز عن المضي في حجه
لمنع المرض اياه عنه منسحبا على ما هو في معناه وكما ان المنوع بسبب العدو في معناه لكونه
عاجزا عن المضي في حجه لمنع العدو اياه عنه فالمتوفى عنها زوجها ايضا في معناها لعجزها عن
المضي في حجها لمنع الشرع اياها عنه بدون محرم اورد فاسنحب هذا الحكم عليها بدلالة
النص كما انسحب على الممنوع بالعدو بدلالته قال مولانا واستاذنا رضي الله عنه وانما عبرت
قول القابل لو احرمت وما ب عنها البعل فليس في الاحصار منها دخل لان دخلا معنى
الدخول لم ينقل وفيما عندي من كتب اللغة ما وجدت استعمال دخل لكان دخول
والذبح للاحصار في غير الحرم يجوز في الماوي الذي احصر فيه دم الاحصار لم يتوقت بالحرم
عند الشافعي رحمه الله لان النبي صلى الله عليه وسلم احصر بالحديبية فنحرها وانها حل والدليل
عليه قوله تعالى والهدي معكوفا ان يبلغ محله ولو ذبح في الحرم ما كان معكوفا ان يبلغ محله
وعندنا يتوقت بالحرم لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله والمحل عبارة عن المكان
كالمجلس ونحوه ونص على المحل في موضع اخر فقال ثم محلها الى البيت العتيق والمراد به الحرم
بالنقل عن ابن عباس المفسر وقال هديا بالغ الكعبة والهدي لا يهدي والا هدا لا يكون الا بالنقل
الى مكان ولا مكان ورود الشرع بالنقل اليه غير الحرم ولان الاراقة تعرف قربة الا في مكان
مخصوص او مكان مخصوص فاذا لم يتوقت بالزمان لابد من ان يكون موقتا بالمكان واما
حديث الحديبية فقد ثبت في المشاهير ان مضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في الحل ومصلاه
في الحرم وقوله تعالى والهدي معكوفا ان يبلغ محله فالمراد من المحل ههنا معنى لانه المحل المعهود
المعتاد وكان الهدي ممنوعا ان يبلغ منا ومفسد الحج بوطء فيما قبل الوقوف بعرفة في مكان وطئ
اذا افسد الزوجان حجهما بالوطء قبل الوقوف بعرفة ثم جاء الجمعة من مرتبل بعرفة فان في المكان



الذي وطيا فيه عند الشافعي رحمه الله عقوبة لهما على صنيعهما روي ذلك عن علي وابن عباس
رضي الله عنهم وعندنا الافتراق غير معتبر لانه ليتشرع في الاداء فلا يتشرع في القضاء ولان
الموجب للمواصلة هو النكاح قائم وانه ينافي الافتراق الذي هو ضد المواصلة فلا يجب الافتراق
والذي روي عن الصحابة رضي الله عنهم محمول على استحباب الافتراق اذا خاف على نفسه
ارتكاب ما ينافي ذلك الموضع كالصائم يكره له القبلة اذا خاف على نفسه الجماع وكما يأثم عليه
اذا لم يخف **وفات الحج اذا تحللا بعمرة اراق ايضا فاعملا** اذا تحلل فات الحج بافعال العمرة يلزمه
دم ويجب عليه قضاء الحج عند الشافعي رحمه الله كما في المحصر فانه يلزمه دم مع القضاء وفات
الحج بمنزلة المحصر وعندنا لا يلزمه الدم لان ما فات قضي بالمثل فلا يجب شيء آخر بسبب ذلك الفوت
كالصوم والصلاة اذا فات وقضي بالمثل واما دم المحصر فيجب للتحلل قبل اوانه ويجوز ان
يجب الدم تحصيلا للمصلحة المتحلل في غير اوانه والدم هنا غير معقول لتلك المصلحة فلا يتعاقب على
**وعمرة وحجه وبهما فان دال متعه** اذا اعتمر في اشهر الحج ورجع الى اهله
ثم حج من عامه ذلك فهو متمتع عند الشافعي رحمه الله فيلزمه دم التمتع لان نص التمتع يتعرض لهذا
الشرط اعني ليس فيه قول القابل اذا لم يأت باهله بينهما وكان معنى التمتع باداء العمرة والحج في
اشهر الحج وهو افاقي قد تحقق كما لو لم يأت باهله بينهما خلا لا وعندنا ليس بمتمتع لان المتمتع من
جمع بينهما على الوجه المشروط وهو ان يكون افاقيا معتمرا بالعمرة ثم حج في اشهر الحج في
سنة واحدة في سفر واحد وهذا ليس بهذه المثابة لان يكون متمتعا فلا يلزمه دم التمتع
**وصام للمتعة بعد عمرة ثلاثة قبل فتاح محجه ثم حجر وكذا صام السبعة**
**بعد تمام الحج قبل الرجعه** لم يجد الهدي وهو متمتع فصام عن دم المتعة ثلاثة ايام بعد
الاحرام بالعمرة في اشهر الحج قبل الاحرام بالحج لا يجوز عن دم المتعة عند الشافعي رحمه الله على
قياس ان هذا امسكه شاة على ما لزم عنده دم جبر لما اخل باحكمة باد خال العمرة على الحج قبل
حلم لا نقص فلا يمكن اعتبار معنى الجبر فيه وقيل ان هذا غير مبني على ذلك بل هذا اثبات
حلم ابتداء وجهه ان صام قبل الوقوف فلم يجز كما لو صام السبعة الباقية لان قوله تعالى
فصيام ثلاثة ايام في الحج ليس المراد به نفس الفعل لان الفعل لا يصلح ظرفا لشيء وليس المراد وقت
الحج لان اللام في الحج للتعريف المعهود المذكور سابقا في قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج وليس
للتأدية الوقت محل على الاحرام بالحج وكان وقته الاحرام بالحج فاذا اتى بفعله لم يجز والدليل

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)